



المنتدى العربي للتشغيل

ميثاق لفرص العمل من أجل إعادة الانتعاش والنمو

المبادئ التوجيهية لجلسات العمل، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

الجلسة الأولى: الاستخدام اللائق والنمو المستدام وإعادة الانتعاش: السياسات والمؤسسات

الوقت: ١٠:٠٠-١٢:٠٠

المبادئ التوجيهية: يتألف كل فريق من رئيس وميسر ومناقشين ممثلين الحكومات والعمال وأصحاب العمل. وسيقوم الرئيس بتعيين أحد أعضاء الفريق لتأدية دور المقرر، وتقديم التقارير إلى الجلسة العامة في اليوم الثالث من المنتدى. وسوف يحظى المقرر بمساعدة مدون الملاحظات المعين سابقاً والذي سيعمل على تقديم محضر الاجتماع إلى المقرر مع نهاية الدورة.

تمتدّ الجلسة على مدى ساعتين، على أن يُخصّص النصف الثاني منها لمناقشة مفتوحة، في حين ينعقد النصف الأول بقيادة المشاركين أنفسهم وفقاً لنظام المتكلمين التالي:

- الرئيس (١٠ دقائق): سوف يترأس الرئيس الاجتماع ويدير حلقة النقاش. فيحظى ببضع دقائق لفتح الدورة وعرض أعضاء اللجنة. كما وسيخصّص التدخلات الرئيسية إلى جانب توفير البيان الإختتامى في نهاية المطاف.
- الميسر (١٠ دقائق): سوف يسلط الميسر (الميسرون) الضوء على كل من ورقة معدة للجلسة وعلى القضايا الرئيسية للمناقشة. وفي حال وجود ميسرين اثنين، يتوجب عندها عليهما معالجة القضايا عينها بشكل موجز (٥ دقائق لكل منهما).
- الهيئات الثلاثة المكونة لمنظمة العمل الدولية (١٠ دقائق لكل فريق): سوف يسلط الممثل عن كل من الهيئات الثلاثة المكونة للمنظمة الضوء على القضايا الرئيسية التي تثير الاهتمام ، مثيراً الأولويات والتحديات من وجهة نظر الحكومات والعمال وأصحاب العمل.
- سائر المشاركين (١٠ دقائق): يمكن للمشاركين من الأكاديميين وممثلي هيئات المجتمع المدني تقديم وجهة نظرهم حول القضية، مع توفير لمحة عامة عن تجاربهم الخاصة والدروس المستفادة.

وسيتّم تخصيص الوقت المتبقي (حوالي ساعة واحدة) لتبادل مفتوح للأراء يديرها الرئيس تتناول مجموعة من توصيات الفريق.

موضوع الجلسة: سوف تبحث هذه الجلسة الجهود الجارية والمخطط لها من أجل وضع أهداف العمالة والعمل اللائق في صلب السياسات الحكومية الوطنية. وتشير المؤشرات الحالية والنظم الإحصائية إلى الصعوبات الجمة لجهة معالجة تأثيرات الأزمة الإقتصادية على العمالة في المنطقة العربية بالشكل الصحيح. ففي الفترة الأخيرة أي قبل نشوء الأزمة، شهدت المنطقة العربية نمواً قوياً نسبياً ومستمرّاً، عاد في جزء كبير منه إلى الطفرة النفطية وارتفاع أسعار الطاقة. إلا أنه، في ظلّ عدم ارتفاع نمو العمالة والانتاجية بنفس مستوى النمو الاقتصادي، بقيت معدلات البطالة في المنطقة العربية تسجّل أعلى معدلات في العالم. هذا ولا تزال التحديات مستمرة بالنسبة لبطالة الشباب والمشاركة الإقتصادية للمرأة والاقتصاد غير المنظم في بعض الدول العربية.

وقد سعت مختلف الحكومات العربية في الماضي الحد من ارتفاع معدلات البطالة من خلال التوسع في التوظيف في القطاع العام، ما أصبح يشكل عبئة إضافية لمسألة خلق فرص العمل. وكان لهذا النهج آثار قصيرة الأجل، مع تأدية الحكومة دور المستخدم الأخير. من ناحية أخرى، لم تات الجهود المتضافرة الرامية إلى خلق فرص العمل في القطاع الخاص، ولا سيما من خلال سياسات سوق العمل النشطة، بثمار هامة، في حين بقي العديد منها غير مرتبط بأية استراتيجيات شاملة للعمالة الوطنية. لهذه الأسباب المذكورة آنفاً، دخلت الإقتصادات العربية مرحلة الأزمة المالية العالمية رازخة تحت وطأة العديد من التحديات.

وتهدف هذه الجلسة الى تحفيز النقاش حول هذه القضايا والسياسات العامة للفت الانتباه إلى ضرورة إعادة النظر في الأولويات، مع التشديد على العمالة كهدف رئيسي لسياسات التنمية في المنطقة. وفي الواقع، فإنّ اتخاذ التدابير للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية في الوقت الحاضر يتيح الفرصة أمام معالجة التحديات القائمة من قبل العمالة في البلدان العربية.

قضايا للمناقشة:

١. ما هي السياسات التي تدعم بفعالية عالية استراتيجيات النمو وخلق فرص العمل اللائق؟
٢. ما السبيل الأفضل لتقويم ورصد تأثير الأزمة على الإقتصاد الحقيقي؟
٣. ما هي التوقعات بالنسبة لزيادة التكامل الإقليمي وكيف يمكن لهذه العملية أن تؤدي زيادة وتحسين فرص العمل؟ كيف يمكن دعم التعاون الإقليمي واعتماد سياسات استباقية والشروع في برامج رئيسية وتبادل التجارب الجيدة؟

٤. ما هي السياسات التي تعزز الاستثمار (المحلي والأجنبي) على نحو يكثف العمالة ويزيد من الإنتاجية؟ ما هي الفرص المتاحة للشراكات بين القطاعين العام والخاص؟

٥. ما هي الأهداف والتدابير لتحسين الإنتاجية في المنطقة؟

٦. ما هي الممارسات الجيدة التي يمكن أن تسهل الانتقال من الاقتصاد غير النظامي إلى الإقتصاد النظامي؟

٧. ما هي آليات التنسيق والتماكك والحوار الاجتماعي؟